الاستغلال غير القانوني للموارد الغابية في محافظة ووليو-نتم

تقرير مهمة المراقبة من براينفورست - العدالة البيئية 1 بواسطة مارك أونا إيسانغوي، الأمين التنفيذي لبراينفورست.
تقرير مهمة المراقبة براينفورست - العدالة البيئية الاستغلال غير القانوني للموارد الغابية في محافظة ووليو-نتم
-- 1 من 61 --
الاستغلال غير القانوني للموارد الغابية في محافظة ووليو-نتم 2 تقرير مهمة المراقبة من براينفورست - العدالة البيئية
ةظفاحم يف ةيباغلا دراوملل يناونقلا ريغ لالغتسالا 2017 سطسغأ - تسروفنيارب
ووليو-نتم
-- 2 من 61 --
تقرير مهمة المراقبة من براينفورست - العدالة البيئية 3 بواسطة مارك أونا إيسانغوي، الأمين التنفيذي لبراينفورست.
تقرير مهمة المراقبة براينفورست - العدالة البيئية الاستغلال غير القانوني للموارد الغابية في محافظة ووليو-نتم
-- 3 من 61 --
الاستغلال غير القانوني للموارد الغابية في محافظة ووليو-نتم 4 المقدمة
.....5
ةمهملا فادهأ
.....6
ةعتبملا تاراسملا
.....6
ةيسيئرلا تاظحالملا
.....
:تاباغلاو ةيملاه ةرادإ .1- 12
.....
:ةيلحملا تاعمتجملا .2- 12
.....
:نيينوناقلا ريغ نولغتسملا .3- 12
.....
:موزديم غنوسيإ ةثداح :ةيسارد ةلاح .4- 13
13 .....
التوصيات
.....
ةمتاخلا 14
.....
51 الملخص

-- 4 من 61 --

تقرير مهمة المراقبة من براينفورست - العدالة البيئية 5 المقدمة تعمل براينفورست والعدالة البيئية منذ سنوات عديدة على قضايا استغلال الموارد الغابية، ومكافحة الفساد في القطاع الغابي، ولكن أيضًا لتعزيز تطبيق العقوبات المنصوص عليها في القانون الجنائي ضد المستغلين الفاسدين والموظفين غير الأمناء. في السنوات الأخيرة، أدى ظهور مشغلين جدد في هذا القطاع،

وخاصة من آسيا، إلى تسليط الضوء على ممارسات مشبوهة وعودة ممارسات الفساد على نطاق واسع تشمل الموظفين في إدارة المياه والغابات الذين من المفترض أن يضمنوا الامتثال الدقيق للقانون الغابي الساري. استنادًا إلى هذه الملاحظة ونظرًا لعدم متابعة نتائج التقارير السابقة ومهام الكيانات الأخرى التي تتدخل في هذا القطاع، قررت براينفورست والعدالة البيئية القيام

بمهمة مشتركة في محافظة ووليو-نتم، مركز الاستغلال غير القانوني للأنواع الرئيسية مثل الكيفازينغو. تمت المرحلة

الأولى من هذه المهمة في الفترة من 01 إلى 61 أغسطس 7102 والثانية من 02 إلى 92 من نفس الشهر. كان الهدف من المهمة هو، ليس فقط توعية السكان المتأثرين بالأنشطة الغابية، ولكن أيضًا لمس ظاهرة الاستغلال غير القانوني للموارد على حساب السكان، وأخيرًا،
مناقشة مع إدارة المياه والغابات في المحافظة لدراسة زوايا التعاون الممكنة من أجل معالجة المشاكل التي تعاني منها القطاع. السياق: تقدم الغابون تغطية غابية تبلغ حوالي 22 مليون هكتار، أي ما يقرب من 78 من الأراضي الوطنية. مما يجعل بلدنا الأول من حيث أعلى معدل لمساحة الغابات لكل فرد في إفريقيا. من الناحية الاقتصادية، يحتل القطاع الغابي، على الرغم من
كونه مساهمًا ضعيفًا، المرتبة الثالثة بعد الموارد النفطية والمعدنية في إيرادات الدولة. أخيرًا، تعتبر الغابون واحدة من الدول الغابية القليلة التي لم تتعرض لإزالة الغابات بشكل كبير تبلغ مساحة الغطاء الغابي الحالية تقريبًا نفس مساحة عام 0002 . نفذ المستغلون التقليديون للغابات الغابونية، الذين تتكون غالبيتهم من شركات أوروبية، خططًا لإدارة الغابات
وفقًا للقانون الغابي لعام 1002 الذي لا يزال ساريًا في انتظار اعتماد نص جديد حاليًا في الدورة الإدارية. تسمح الجهود المبذولة لتنفيذ هذه الخطط الإدارية بوضع جميع المشغلين في نفس مستوى الالتزامات تجاه الإدارة. ومع ذلك، في السنوات الأخيرة، يبدو أن موجة جديدة من المشغلين القادمين بشكل خاص من آسيا تأخذ اختصارات تتجاوز الأحكام القانونية وتشجع، بالتالي،
الفساد في هذا القطاع. فساد يؤثر في البداية على الإدارة المركزية للمياه والغابات وجميع فروعها داخل البلاد، مما يتسبب في نقص في الإيرادات العامة وزيادة خطر تعميم الاستغلال غير القانوني للموارد الغابية. أظهرت التحقيقات الميدانية التي أجرتها منظمات غير حكومية مثل العدالة البيئية وبراينفورست عدة عوامل قد تؤدي، إذا لم يتم اتخاذ تدابير قوية، إلى الإضرار
بالقطاع الغابي ومساهمته في ميزانية الدولة. وتشمل هذه: - عدم الامتثال للقانون الغابي من قبل المشغلين الذين في بعض الأحيان ليس لديهم تراخيص استغلال - فساد موظفي إدارة المياه والغابات؛ - الاستغلال غير القانوني للأنواع مثل الكيفازينغو، على سبيل المثال؛ - انتهاك النصوص المتعلقة باستغلال الغابات المجتمعية، مما يسرع في نفس الوقت الاستغلال غير القانوني
للخشب؛ - فساد بعض الشخصيات البارزة في المجتمعات المحلية مما يسبب انقسامات داخل المجتمعات القروية؛ - تواطؤ السلطات الإدارية مع المشغلين الفاسدين. 1 القانون 61 10 بتاريخ 13 ديسمبر 1002 المتعلق بقانون الغابات في الجمهورية الغابونية

الاستغلال غير القانوني للموارد الغابية في محافظة ووليو-نتم 6 أمام هذه الصورة غير المشرقة وفي مواجهة الوضع المقلق، قررت المنظمات غير الحكومية والإدارة القيام بمشاريع توعية للسكان المتأثرين وعمليات قمع ضد المشغلين غير الأمناء. وهكذا وُلد برنامج ، ثمرة تعاون بين الوكالة الفرنسية للتنمية والحكومة الغابونية، حيث حققت أولى مهام الشرطة الغابية،
تحديدًا في محافظة أوجووي إيفيندو، نتائج مشجعة جدًا، ولكن تم تعليقها بسرعة من قبل الإدارة لأسباب تتعلق بالصراعات الداخلية. لذلك قررت براينفورست والعدالة البيئية القيام بمهمة مشتركة في محافظة ووليو-نتم، التي شهدت، كما في أوجووي إيفيندو، انتهاكات متكررة للتشريعات الغابية السارية واستغلال غير قانوني للخشب مما تسبب في خسائر كبيرة في خزائن الدولة.
أهداف المهمة كانت مهمة وفد مكون من أربعة أشخاص من المنظمتين، براينفورست والعدالة البيئية، في قسم ووليو تهدف إلى: - لقاء وتوعية المجتمعات القروية المتأثرة بالاستغلال الغابي؛ - تقييم مستوى تنفيذ دفاتر الشروط التعاقدية ه المجتمعات والمشغلين الغابيين، وفقًا للقرار رقم 501- بتاريخ 60 50 4102، الذي يحدد نموذج دفتر الشروط التعاقدية
المأخوذ في تطبيق المادة 152 من القانون 61 10؛ - لقاء المسؤولين المحليين في الإدارة المعنية بقضايا الغابات؛ - تقييم أخيرًا مستوى عمل الغابات المجتمعية التي أصبحت فعالة بالفعل. المسارات المتبعة غادرت الفريق
ليبرفيل في 01 أغسطس 7102 في الصباح الباكر قبل أن تصل إلى أوييم، العاصمة الإقليمية لووليو-نتم حوالي الساعة 03:71. في اليوم التالي، 11 أغسطس
7102، كانت أولى النزولات الميدانية تتعلق بتحديد مواعيد مع سكان تجمعات القرى نغو-مبولينزوك في كانتون كيي،

قسم ووليو وسكان ووليو أيات في كانتون بيسوك. كانت الزيارة إلى تجمع نغو-مبولينزوك تتعلق بصراع نشأ داخل جزء من كانتون كيي، نتيجة لمشروع إنشاء من قبل جمعية إيسونغ ميمبويغن غابة مجتمعية تشمل المناطق المستخدمة من قبل اثنين وعشرين 22 قرية دون
استشارة سكان هذه القرى مسبقًا. في الوقت نفسه، يتعدى مشروع الغابة المجتمعية هذا على آخر لجمعية نغوه-أويوب التي تحمل إيصالاً مؤقتًا من وزارة الداخلية وتحمل اتفاقية مؤقتة للإدارة صادرة عن الوزارة المعنية بالمياه والغابات لإنشاء غابة مجتمعية. علاوة على ذلك، تناولت هذه الزيارة التحقق من شائعة تتعلق بتصريح غابي لشركة تغطي الجزء الأكبر من كانتون كيي
انظر الخريطة 1 الصفحة 7 . نظرًا للطابع العشوائي للزيارة والعديد من انشغالات سكان هذه التجمعات القروية، تم تحديد موعد للجولة القادمة لفريقنا لتقييم الوضع واقتراح استراتيجية دعم في مواجهة الصراع بين المبادرين بمشروع الغابة المجتمعية لجمعية إيسونغ ميمبويغن والمجتمعات القروية الأخرى التي تندد بعدم الاستشارة المسبقة في هذا المشروع.

استغلال غير قانوني للموارد الغابية في محافظة ووليو-نتم 8 في 21 أغسطس 7102، زارت وفدتنا منطقة كانتون ووليو، تحديدًا في نكانغ وإيسونغ ميدزوم، وهما قريتان مجاورتان تأثرتا بالأنشطة الغابية. في قرية نكانغ، كان الحديث يدور حول متابعة تطور أنشطة الغابة المجتمعية التي تتمثل نشاطها الوحيد، منذ بدء تشغيلها، في الاستغلال الغابي من قبل مشغلين خاصين. وقد تبين
أن أنشطة المشغل الذي يستغل هذه الغابة المجتمعية قد تم تعليقها. وفقًا للتقرير الذي أعده أعضاء الجمعية القروية، فإن هذا التعليق ناتج عن استغلال غير مرخص قام به هذا المشغل الذي يدعى أندريه. وقد تم فرض غرامة عليه من قبل إدارة المياه والغابات تبلغ، وفقًا لنفس المصادر، أحد عشر مليون 11 000 000 فرنك أفريقي. في إيسونغ ميدزوم، نشأ الآن صراع مفتوح بين
المشغل الغابي شركة دان غابون وسكان هذه القرية المجتمعين ضمن جمعية مجتمعية. ينشأ الصراع، من جهة، من غياب دفتر الشروط التعاقدية الذي يربطهم بالمشغل ومن جهة أخرى، من التراخي الذي تتهم به إدارة المياه والغابات في مواجهة هذه الانتهاكات الصارخة للقانون. مع تقدم المناقشات، نتعلم أن السلطات الإدارية الإقليمية، وخاصة محافظ دائرة ووليو، قد قامت
بتوقيع، أمام قادة الجمعية القروية، وثيقة تم تقديمها على أنها دفتر الشروط المتنازع عليه، ولكن لم تكن بعد في حوزتهم على الرغم من أن الأنشطة الغابية للمشغل قد بدأت منذ أكثر من عامين. وجهاء إيسونغ ميدزوم

 في مواجهة تصاعد التوتر الملحوظ، كلف المشاركون في الاجتماع قادة الجمعية باتخاذ التدابير اللازمة لضمان حصولهم على نسخة من دفتر الشروط التعاقدية المذكور. مما سيجبر شركة دان غابون على الوفاء بالالتزامات المحددة في هذه الوثيقة، إذا كانت هناك التزامات. وقد منح الحضور مهلة أسبوع واحد للفريق الإداري
للرد على هذا المطلب، وإلا ستتخذ تدابير على المستوى المحلي قد تصل إلى تعطيل الأنشطة الغابية للشركة. وقد التزمت فرقنا بمتابعة هذا الملف خلال مهمتنا لضمان احترام أحكام القانون الغابي. بعد بضعة أيام، تمكنا من الحصول على الوثيقة الموقعة من قبل المحافظ، ورئيس جمعية القرية، والتي تحمل ختمًا بسيطًا من الإدارة الإقليمية للمياه والغابات. وقد لاحظنا، وللأسف،
أنها مجرد استمارة مجهولة لا تقدم أي معلومات تتعلق بالمشغل، نوع الترخيص، المساحة المراد استغلالها أو حتى المشاريع التي يجب تنفيذها. اسم القرية غير مذكور فيها. كيف تمكن المحافظ من وضع توقيعه في أسفل مثل هذه الوثيقة؟ ماذا يعني هذا الاستعجال في إصدار هذه الوثيقة إذا لم يكن عملية تواصل تهدف إلى تهدئة النفوس أو ببساطة تواطؤًا واضحًا مع المشغل الصيني؟
توقف القرية زانانغوي في كانتون بيسوك قد أظهر، من جهة، صراعًا بين شركة صينية قامت بإنشاء مطحنة عند مخرج القرية والسكان، صراع نشأ من عدم احترام الالتزامات التي تعهد بها المشغل الصيني تجاه السكان؛ ومن جهة أخرى،

خلافات تتعلق بالاستغلال غير القانوني للخشب بين أبناء القرية. تم تقديم شكوى ضد إيمانويل نكولو، المتهم من قبل جزء من القرية بالحصول بشكل غير
قانوني على خشب مهجور و استغلال ترخيص منتهي، وهي قيد النظر في محكمة أوييم، عاصمة محافظة ووليو-نتم في شمال غابون. يتهم السكان المشغل الصيني بعدم احترام الالتزامات التي تعهد بها ويرفضون حتى بيعهم الخشب إلى درجة أنهم يفضلون حرقه. وهي اتهامات تحققنا منها عند زيارتنا لموقع المطحنة. كانت جولة لفريقنا في ليبرفيل ضرورية للعودة إلى الميدان في 02 أغسطس
لتجهيز الدعم، أدوات المساعدة في اتخاذ القرار، بما في ذلك دليل تطبيق القرار 501. تم إعداد هذا الدليل من قبل منصة و و بالتعاون ني دري مع مساعدة من المنظمات غير الحكومية
مع وزارة الاقتصاد الغابي وتم توزيعه على مساعدي القيادة في القرى والتجمعات القروية التي كانت موضوعًا لمختلف لقاءاتنا. ستقودنا مهمتنا إلى
القرى مبي إيسانغوي، أكام إيساتوك، أوبوت ميتوم، أدزاب إيساتوك 1، أدزاب 2 وأدزاب 3 في كانتون ناي.
-- 9 من 61 --
استغلال غير قانوني للموارد الغابية في محافظة ووليو-نتم 01 اجتماع في أوبوت إيسانغوي قبل متابعة مهمتنا الميدانية، أردنا لقاء المسؤولين المعنيين بإدارة المياه والغابات على مستوى المحافظة. لذا كان من الضروري عقد اجتماع مع المدير الإقليمي للمياه والغابات عقد في 52 أغسطس 7102 في أوييم بدءًا من الساعة 01 صباحًا. تم تناول عدة نقاط، وهي، الوضع في
إيسونغ ميدزوم، الترخيص في ووليو أيات، الاجتماع الذي دعا إليه محافظ المحافظة بحضور مشغلي القطاع الخشبي، حالة المستغلين غير القانونيين للكيفازينغو وحالة شركة أولترا بوا غابون. من هذا الاجتماع، يتبين: 1 فيما يتعلق بالوضع في إيسونغ ميدزوم: أبلغنا المدير الإقليمي عن حالة إيسونغ ميدزوم. في الواقع، بعد أن تم إبلاغه بتوقيع دفتر الشروط التعاقدية بين
السلطات المحلية وجمعية قرية إيسونغ ميدزوم، سعينا للحصول على نسخة من الوثيقة لمراجعة محتواها بدقة. وقد تفاجأنا عندما اكتشفنا أنه بدلاً من دفتر الشروط، فإنه عبارة عن استمارة بسيطة لا تحتوي على أي معلومات يمكن أن توضح لنا نوع الترخيص، مساحته، تاريخ منحه والالتزامات التي تعهد بها المشغل الغابي تجاه السكان المتأثرين بالنشاط. استمارة بسيطة تحتوي على
تواقيع يُفترض أنها لتوقيع المحافظ، ورئيس جمعية القرية وختم بسيط من الإدارة الإقليمية للمياه والغابات. عند استفساره عن موثوقية الوثيقة، اعترف المدير الإقليمي للمياه والغابات لنا أن هذه الوثيقة لا يمكن اعتبارها دفتر شروط يربط بين الطرفين المتنازعين لأنها تظهر عدم انتظامات سواء في المحتوى أو الشكل. وبالتالي، تمكنا من الاستنتاج أنه حتى اليوم، لا توجد
أي من الشركات الغابية السبع عشرة العاملة في المحافظة مرتبطة بالسكان بوثيقة تستوفي المعايير المطلوبة بموجب التنظيم الغابي. وقد أكد المدير أنه سيتم اتخاذ تدابير لمعالجة الوضع. وهو بصدد طلب مساعدة زميله من أوجو لولو للاستفادة من النموذج الذي أعدته خدمات هذه المحافظة لتكييفه على مستوى ووليو-نتم. وقد وعد بتسوية هذا الوضع بحلول 51 سبتمبر 7102. 2 فيما
يتعلق بالترخيص في منطقة ووليو أيات: أبلغنا المدير الإقليمي برفض السكان في منطقة ووليو أيات، في كانتون بيسوك، الاستمرار في التعاون مع المشغل ، بعد الاجتماع الذي عُقد في 91 أغسطس 7102 والذي جمع ممثلي المشغل والسكان من القرى المتأثرة بترخيص يزيد عن 000,01 هكتار. يتبين، عند فحص الملف المطلوب من قبل السكان، أن هذا الترخيص كان يجب أن يعود إلى
الملكية منذ عام 3102، ولكنه حصل على مرسوم نقل بين مشغلين. لتوضيح هذه الوضعية، طلب المشاركون تعليق جميع الأنشطة في المنطقة حتى إشعار آخر لكي يتم توضيح الأمور بشكل أفضل. 3 فيما يتعلق بالاجتماع الذي دعا إليه محافظ المحافظة في 42 أغسطس 7102 مع المشغلين
-- 01 من 61 --
تقرير مهمة المراقبة من - العدالة البيئية 11 القطعان: خلال مهمتنا، علمنا من موظف متعاقد مع مشغل صيني أن الحاكم دعا بشكل عاجل إلى اجتماع مع 71 مشغلاً للغابات النشطة في المقاطعة لمراجعة مدى التزام هذه الشركات بالالتزامات التي تم التعهد بها تجاه المجتمعات القروية. وفقًا لهذا الموظف، من بين الـ 71، فقط 6 فتحوا حسابات فرعية لصالح المجتمعات

القروية، ومشغل واحد فقط يقوم بتمويل هذا الحساب. بالنظر إلى شكل دفتر الشروط المقدم في حالة إيسونغ ميدزومي، يتضح أنه حتى الآن، لم توقع أي شركة تعمل في المقاطعة على وثيقة موثوقة مع المجتمعات القروية. وهذا يشكل انتهاكًا صارخًا للقانون الغابي. وقد أعطانا المدير الإقليمي للمياه والغابات ضمانات بأن إدارته قد شكلت فريقًا مكلفًا بمعالجة هذه الوضعية وأن

تاريخ 51 سبتمبر 7102 هو الموعد النهائي لإنهاء هذا العمل. 4 فيما يتعلق بحالة المستغلين غير الشرعيين للكيفازينغو: لقد قمنا بنقل شكاوى المجتمعات القروية التي التقينا بها خلال زيارتنا الأولى إلى القرى بشأن الاستغلال غير القانوني للكيفازينغو. وفقًا للسكان، تقدم عدة كيانات وأشخاص أنفسهم بدون تصاريح رسمية لقطع هذه النوعية القيمة بشكل غير قانوني، مع

تواطؤ ليس فقط من أبناء المقاطعة، ولكن أيضًا من موظفي المياه والغابات. ممارسة تفرق بين السكان وتغذي الفساد في القطاع. لقد سمعنا عدة مرات السكان يتحدثون عن الضغوط التي يمارسها الحاكم شخصيًا ورئيس قسم ووليو للسماح بمرور الشاحنات التي تنقل الخشب المستخرج بشكل غير قانوني، دون أن ننسى الشخصيات البارزة في هذه الممارسة في المنطقة. وهكذا، عند وصولنا، قررنا

لقاء السيد إيمانويل نكولو، الذي يتكرر اسمه في جميع المحادثات. خلال لقائنا الأول، بناءً على طلبه في فندق بارون دو أوييم، أوضح فريقنا له عزمنا على عدم السماح لهم بمواصلة أنشطتهم بشكل غير قانوني وأننا سنتحمل مسؤولياتنا وفقًا للقانون لضمان احترام الأحكام المتعلقة بالاستغلال الغابي. نفس الشيء بالنسبة للسيد أندريه الذي فوجئ فريقنا به في الغابة المجتمعية

في نكانغ حيث يعمل كمقاول من الباطن؛ وأخيرًا السيد بيكالي، الذي تم القبض عليه متلبسًا في اجتماع في قرية أتونغ في كانتون بيسوك. بعد ساعات قليلة من مغادرتنا السيد بيكالي، بدأت الألسن تتحدث. وفقًا لأقوال المشاركين في الاجتماع الشهير، يتعلق الأمر بتوعية السكان المحليين بشأن مشروع بناء طريق يربط هذه القرية بقرى إيلليم وبيسوك، مرورًا بـ أوفينغ-أبي .

مشروع أهدافه واضحة. أوفينغ هو الاسم الثاني لتجمع القرى في هذه المنطقة. 5 فيما يتعلق بحالة شركة أولترا بوا غابون: قبل عدة أشهر، وفقًا للمعلومات التي تم جمعها في الميدان، قرر مدير شركة تُدعى أولترا بوا غابون، الذي يقدم نفسه كقريب من رئيس الجمهورية، البدء في استغلال الكيفازينغو. ثم اتصل بمسوق محلي في منطقة بيتام يُدعى أولو. كان بحاجة إلى كمية كبيرة

جدًا من الكيفازينغو. المعلومات الأولى التي وصلتنا تشير إلى رقم 0002 م3 لجمعها، لكن التعاون مع أولو في بيتام لم يسير بشكل جيد. وبالتالي، تم جمع 0001 م3 من الخشب مع اتصاله في بيتام أولو . ولكن نظرًا لعدم الوصول إلى الكمية المطلوبة، توجه مدير أولترا بوا غابون إلى الإدارة الإقليمية للمياه والغابات لتنظيم مهمة ثانية لتحديد الكيفازينغو. ولكن بعد بضعة

أسابيع، أدرك الطرفان أنه سيكون من المستحيل تحديد الكمية المطلوبة من الكيفازينغو. وهكذا، تم تنفيذ استراتيجية تتكون من إجراء تقديرات للخشب بناءً على المعلومات المقدمة من عمال أولترا بوا في بيتام. وفقًا لتحقيقاتنا، في الواقع، خلال مرورهم في منطقة بيتام لمهمة استكشافية، حدد عمال هذه الشركة التي تعود لأحد أبناء المقاطعة، القريب من رئيس الجمهورية، الخشب

في الغابة، لا يزال قائمًا. للوصول إلى الحجم المطلوب، سيقوم موظفو المياه والغابات بتحديد خشب وهمي لم يرونه ، لكنهم سيعطونه أقطارًا، ويحسبون حجمًا، ويعطون إحداثيات . بالنظر إلى هذه المعلومات، يمكننا أن نستنتج أن تقرير تحديد أولترا بوا يحتوي على معلومات غير موثوقة وغير قابلة للتحقق.

الاستغلال غير القانوني للموارد الغابية في مقاطعة ووليو-نتم 21 عند سؤال المدير الإقليمي للمياه والغابات عن حالة هذه الشركة، اكتفى برفض المعلومات حول كمية الخشب المطلوبة واعترف بأنه تلقى طلبًا للخشب من هذه الشركة من قريب لرئيس الجمهورية ، ابن المقاطعة وأن تحميل الخشب لم يبدأ بعد. بالنسبة للمدير الإقليمي للمياه والغابات، لا يمكن أن تتجاوز أي طلبية

للخشب من كيان غير حامل لتصريح الرقم 005 م3. الملاحظات الرئيسية سمحت لنا هذه المهمة بملاحظة عدد من المخالفات: -1. إدارة المياه والغابات: بالنظر إلى الحقائق الملاحظة، يتضح أن إدارة المياه والغابات تتألق بتساهل يشبه التواطؤ مع مشغلي الغابات والمستغلين غير الشرعيين. كيف يمكن تفسير أنه من بين 71 شركة غابات نشطة في المقاطعة، لم توقع أي منها حتى

الآن على دفتر شروط تعاقدي مقبول مع السكان المتأثرين بالنشاط الغابي وأنه كان من الضروري عقد اجتماع 42 أغسطس 7102 حول الحاكم لكي تدرك السلطات الإقليمية أنه لا توجد أي شركة محدثة تجاه المجتمعات القروية، بينما هناك شركات تعمل منذ سنوات؟ لقد تمكنا من الحصول على نسخة مما يبدو أنه دفتر شروط تعاقدي بين سكان قرية إيسونغ ميدزومي وشركة . وثيقة، وفقًا

لأقوال السكان، وقد تحققنا منها، تحمل توقيع رئيس قسم ووليو، ورئيس جمعية القرويين، وختم الإدارة العامة للمياه والغابات. بدلاً من دفتر شروط تعاقدي، يتعلق الأمر في الواقع بنموذج مجهول لا يحمل أي معلومات ضرورية قادرة على إبلاغ عن الشركة ومطالب السكان. كيف تمكنت السلطات من توقيع مثل هذه الوثيقة؟ كيف لا تضمن الإدارة الإقليمية للمياه والغابات متابعة هذا

النوع من الملفات لكي يكون دفتر الشروط فعالاً؟ إن إصدار التصاريح الخاصة لاسترداد الخشب يعزز الاستغلال غير القانوني للخشب وخاصة الكيفازينغو. في الواقع، تم الإبلاغ لنا أن منتجًا مُشبعًا على جذوع الكيفازينغو يجعل الفطريات تنمو لتعطيه مظهر خشب مهجور منذ أكثر من ستة أشهر، أو حتى سنوات، لخداع يقظة المفتشين وغيرهم من المراقبين. يتطلب الحد الأدنى من ستة

أشهر للقيام بعملية الاسترداد. تشير عدة شهادات إلى أن العديد من موظفي المياه والغابات يظهرون مع مشغلي الغابات بوضع مستشار. -2. السلطات المحلية: طوال مهمتنا ومن خلال شهادات مجهولة ووجوه مكشوفة، يتضح لنا بإصرار أن التدخلات المختلفة للسلطات الإدارية في المقاطعة توحي بتواطؤ معين مع المشغلين الفاسدين. وهذا هو الحال في قريتي أوبوت إيسانغوي وإيسونغ

ميدزومي حيث يتم ذكر أسماء رئيس قسم ووليو وحاكم المقاطعة بانتظام للإبلاغ عن تدخلهم المباشر لكي تستسلم المجتمعات أمام الانتهاكات العديدة للقانون الغابي في إطار الاستغلال غير القانوني لبعض الأنواع مثل الكيفازينغو.

رير مهمة المراقبة من - العدالة البيئية 31 -3. المستغلون غير الشرعيون: الكثير منهم يعملون في الاستغلال غير القانوني للخشب بسهولة كبيرة. يبدو أن كل شيء يدعم فكرة أن السلطات الإدارية لا تلعب دورها. يبدو أن الأسماء الأكثر ذكرًا مثل نكولو إيمانويل، بيكالي وأندريه تعمل بلا عقاب. إذا اعترف المدير الإقليمي للمياه والغابات بأن إدارته مدين

لنكولو إيمانويل بموجب حكم من المحكمة في قضية استرداد الخشب، 08 م3 من الكيفازينغو وخلال مهمتنا، تمكن من استرداد 92 م3، لا يزال يتعين استرداد 15 م3، لا شيء للإبلاغ عن الآخرين الذين يستمرون في العمل بلا عقاب، مستخدمين ممارسات غير تقليدية. يستخدم المهربون منتجًا يسكبونه على خشب مقطوع حديثًا ليعطيه مظهرًا قديمًا لمدة 6 أشهر وفقًا للقوانين لتمكينهم من

طلب التصاريح الخاصة للاسترداد. يقومون بسلسلة من الخطوات مع سكان القرى لتعداد وطلب من السكان قطع الكيفازينغو مقابل مبالغ مالية تتراوح بين 000.001 إلى 000.005 فرنك إفريقي لكل جذع. جميعهم يعملون لصالح الشركات الصينية التي تطلب الكيفازينغو بشدة. بعيدًا عن الطابع غير القانوني لهذا النوع من الاستغلال، لأنه يتم في غياب تصريح رسمي، فإن الحيلة التي تتبعها

إدارة المياه والغابات تتمثل في إصدار تصاريح خاصة لاسترداد الخشب للفاعلين، مما يعزز القطع غير القانوني ثم القيام بعد ذلك ببيعها في المزاد. وقد أبلغنا المدير الإقليمي للمياه والغابات بأنه أرسل ثلاث مراسلات إلى سلطته العليا خلال حكم السيدة إستيلا أوندوا لوقف استغلال الكيفازينغو مؤقتًا في المقاطعة من أجل وضع النظام في هذا القطاع. ولكن حتى الآن، لم

يتلق أي رد من سلطته العليا. -4. حالة دراسية: حادثة إيسونغ ميدزومي: تعتبر حادثة إيسونغ ميدزومي دليلاً على المناخ الكهربائي بين الإدارة والمشغلين والسكان. في الواقع، بعد أن لاحظ السكان أن الوثيقة الموقعة من قبل رئيس القسم أمامهم ليس لها قيمة، قرر القرويون إقامة حواجز في قريتهم لمنع مرور الشاحنات التابعة للشركة

استغلال غير قانوني للموارد الغابية في محافظة ووليو-نتم ، إجراء للاحتجاج على ما يعتبرونه نقصًا في الاعتبار وازدراء من قبل المشغل والسلطات الإدارية. بعد يومين، جاء فوج من الدرك ليطلب منهم رفع الحواجز تحت طائلة الاعتقال.

من الموجود في أوييم توجه على الفور إلى المكان ليوضح للدرك بوضوح أن من ينتهك القانون في هذا النزاع هو

الشركة التي تستغل منذ أكثر من عامين، ولكنها لم توقع حتى الآن أي دفتر شروط مع القرويين وفقًا للمادة 152 من

قانون الغابات المعمول به في جمهورية الغابون. بعد هذه التوضيحات، قرر الضباط الذهاب لتقديم تقرير إلى سلطتهم والعودة في اليوم التالي مع السلطات الإدارية. في اليوم التالي، بينما كانت فريقنا ينتظر تأكيد موعد الاجتماع حتى نتمكن من الانضمام إلى الوفد

للدفاع عن السكان، علمنا بعد يوم واحد أن المحافظ قد زار المكان برفقة موظف من المياه والغابات، ووكيل النيابة، وضباط من الدرك والشرطة، بالإضافة إلى نائب المحافظ من بولوسوفيلي. التقرير الذي تم تقديمه لنا عن هذا الاجتماع، من قبل سكان هذه القرية بعد يومين، يوضح التواطؤ بين السلطات المحلية والمشغل. لم يكن لدى أي من القرويين الوقت لوضع كلمة لشرح معنى

عملية توقفوا عن الجرف . تم الاستشهاد بالاضطراب في النظام العام بشكل خاطئ لـ خنق المطالب النبيلة للسكان قبل أن يطلبوا من المشغل البدء في تنظيف موقعين لبناء مدرسة وعيادة في القرية. خلال زيارتنا، تم تنظيف موقعين وتجهيزهما. من المهم التساؤل على أي أساس وأي التزام سيقوم المشغل بتنفيذ هذه الأعمال إذا لم يتم توقيع أي دفتر شروط تعاقدية. ومع ذلك، يتم

تمويل المشاريع ذات المصلحة المجتمعية على أساس قيمة صندوق التنمية المحلية، الممول من قبل المتعهد في حساب يتم فيه اعتماد المشاريع من قبل لجنة الإدارة والمتابعة. إنها مجرد عملية تدخين مع تواطؤ السلطات القضائية والإدارية في المحافظة. التوصيات نظرًا لخطورة الوضع، ونقص الإيرادات للدولة، وارتفاع ظاهرة الفساد، من الضروري اتخاذ التدابير التالية: 1

تعليق لمدة 3 سنوات على استغلال الكيفازينغو لوقف النزيف على المدى القصير والطويل. وإدراج الكيفازينغو في قائمة الأنواع المحمية بالكامل واحترام أحكام الملحق الثاني من 2 توقيع وتوفير دفاتر شروط تعاقدية متوافقة مع نموذج القرار 501 للسكان حتى يتمكنوا من الاستفادة من عائدات استغلال الموارد في احترام صارم للقانون الغابي المعمول به 3 تعزيز مهام

يف نيطرومتلا ةلودلا يفظوم ةبقاعم 4 ينطولا باراتلا لماك ىلع ةعرسب اهعيسوتو
الفساد واستغلال الخشب بشكل غير قانوني 5 إبعاد أي شخص متورط في استغلال الخشب غير القانوني عن أي نشاط غابي 6 السماح للمنظمات غير الحكومية بمرافقة الإدارة في مهام المراقبة والتحكم في الأنشطة الغابية وفي عملية تنفيذ دفاتر الشروط التعاقدية 7 إجراء أثر رجعي منذ عام

4102، تاريخ توقيع القرار 501 الذي يحدد نموذج دفتر الشروط التعاقدية للمدفوعات في الحسابات المجتمعية بنسبة عدد سنوات الاستغلال على أساس 008 فرنك أفريقي لكل متر مكعب.

راقبة - العدالة البيئية الخاتمة هذا الشهر من العمل الميداني بين ، وهما منظمتان غير حكوميتان في طليعة مكافحة استغلال الخشب غير القانوني والفساد في القطاع، سمح لنا بقياس مدى الفوضى التي استقرت في شمال الغابون، في القطاع الغابي مع تواطؤ موظفي الإدارة اللامركزية. ولم يُستثنى جهاز العدالة

أيضًا، وفقًا لبعض التسريبات. في مواجهة هذه الوضعية المقلقة جدًا، حان الوقت لأخذ الأمور بجدية وإجراء إصلاح في القطاع الغابي ليس فقط من خلال مراجعة القانون الذي، بمفرده، لا يمكنه حل المشكلة. ولكن أيضًا، فإن تفكيك الشبكات الاحتيالية لتوزيع تصاريح الغابات وغيرها من التراخيص لاستعادة الخشب أمر ضروري. وأخيرًا، يجب التأكد من متابعة خطط إدارة الغابات كما

هو مقرر بموجب القانون، ووضع حد للشبكات الموازية في التصنيع. عدم القيام بذلك في أقرب وقت ممكن يعني الموافقة على الخسائر التي تكبدتها المالية العامة لصالح الأفراد، والموافقة على عدم احترام القانون الغابي من قبل المشغلين من جميع الأطراف، وترسيخ عدم الشرعية نهائيًا في هذا القطاع مع العواقب التي تترتب على ذلك بالنسبة للأمن الوطني وغسل الأموال. لذا يجب

على كل شخص تحمل مسؤولياته وبالتالي المساهمة في مكافحة أي شكل من أشكال الاستغلال الغابي غير القانوني في بلدنا، الغابون.

استغلال غير قانوني للموارد الغابية في محافظة ووليو-نتم . : 32 947 ليبرفيل، الغابون أمبوي، معسكر ديغول الهاتف: 80 68 البريد الإلكتروني: الرابط:

ية والغابات في الغابون.